

## من وزير المالية إلى

الموضوع : حول الإنتفاع بأحكام الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013  
المرجع : مكتوبك الوارد بتاريخ 23 فيفري 2015

تبعاً لمكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه الذي طلبت بمقتضاه معرفة هل يمكن لمؤسستك المحدثة سنة 2014 المتمثل نشاطها في عيادة علاج طبيعي والتي أصبحت تمسك محاسبة طبقاً للتشريع المحاسبي للمؤسسات ابتداء من غرة جانفي 2015، الإنتفاع بأحكام الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013 المتعلق بتشجيع إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة أم لا، يشرفني إعلامك أن أحكام الفصل 17 من قانون المالية لسنة 2013، تطبق على المؤسسات المحدثة سنة 2013 والتي تمسك محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات في ذلك التاريخ ولا يتجاوز رقم معاملاتها السنوي 300 ألف دينار بالنسبة لأنشطة المهن غير التجارية. بالتالي، وفي الحالة الخاصة فإنه لا يمكن لشركتك الإنتفاع بأحكام هذا الفصل.

غير أنه، وفي صورة عدم تجاوز رقم معاملتك السنوي 300 ألف دينار، يمكنك الإنتفاع بأحكام الفصل 8 من قانون المالية التكميلي لسنة 2014، وذلك بطرح نسبة من مداخيلك المتأتية من الإستغلال خلال ثلاث سنوات ابتداء من السنة التي يتم فيها اعتماد المحاسبة لضبط قاعدة الضريبة، أي ابتداء من غرة جانفي 2015 في هذه الحالة، وتحدد هذه النسبة كالتالي :

- 75% بالنسبة للسنة الأولى،
- 50% بالنسبة للسنة الثانية،
- 25% بالنسبة للسنة الثالثة.

وتفضلني، سيدتي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام  
عن وزير المالية وبتفويض منه  
الإمضاء : حبيبة جرارة اللواتي